



SAQAAN & PARTNERS

Advocates & Legal Consultants

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ مزاولة مهنة وكلاء البراءات

Law No. 23 of 1951 on the Practice of the
Profession of Patent Agents

قانون مزاولة مهنة وكلاء البراءات

رقم 23 لسنة 1951

المادة 1

لا يجوز أن يزاول مهنة وكيل براءات إلا من كان اسمه مقيدا في سجل وكلاء البراءات بوزارة التجارة والصناعة. ويقسم السجل إلى جداول مختلفة بحسب نوع المؤهل العلمي.

ويقصد بوكيل البراءات في اصطلاح هذا القانون كل من ينوب عن الغير أمام الجهات الرسمية بوزارة التجارة والصناعة في اتخاذ إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 57 لسنة 1939 الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمعدل بالقانون رقم 143 لسنة 1949 وفي القانون رقم 132 لسنة 1949 الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وفي اللوائح التنفيذية لهما.

المادة 2

يشترط القيد في السجل أن يكون الطالب:

- (1) مصرياً ومقيماً في المملكة المصرية.
- (2) كامل الأهلية المدنية.
- (3) حسن السمعة ولم تصدر عليه أحكام قضائية أو قرارات تأديبية ماسة بالشرف.
- (4) حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو أجنبية تتفق وزارتا المعارف العمومية والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لإحدى المؤهلات السابقة.

المادة 3

تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية إلى لجنة تشكل برئاسة مدير عام مصلحة التسجيل التجاري وعضوية وكيل المصلحة المختص وعضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد بمجلس الدولة.

ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية:

اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل إقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها والجدول الذي يرغب قيد اسمه فيه حسب مؤهله العلمي.

وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب قيد اسمه في السجل ونوع الجدول الذي يقيد فيه، فإذا رفض الطلب وجب أن يكون القرار مسبباً.

ويجب أن تفصل اللجنة في كل طلب في مدى ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديمه.

ويعلن صاحب الشأن بقرار اللجنة فور صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول.

معدلة بقانون رقم 38 لسنة 1961 - بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1951 بمزاولة مهنة وكلاء البراءات.

النص قبل التعديل:

تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية إلى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة وعضوية مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية أو من يقوم مقامه وأقدم أسنأ للقانون التجاري بالجامعات المصرية.

ويتضمن الطلب البيانات الآتية:

اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل إقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها والجدول الذي يرغب قيد اسمه فيه حسب مؤهله العلمي.

وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب قيد اسمه في السجل ونوع الجدول الذي يقيد فيه فإذا رفض الطلب وجب أن يكون القرار مسبباً.

ويجب أن تفصل اللجنة في كل طلب في مدى شهرين على الأكثر من تاريخ تقديمه.

ويعلن صاحب الشأن بقرار اللجنة فور صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول.

المادة 4

يجوز لطالب القيد أن يطعن في القرار الصادر برفض طلبه خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ إعلانه بالقرار المذكور. ويقدم الطعن إلى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الاقتصاد المساعد الذي يدخل في اختصاصه الإشراف على مصلحة التسجيل التجاري وعضوية عضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد بمجلس الدولة ووكيل براءات يعين بقرار من وزير الاقتصاد لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينه لمدة أخرى.

معدلة بقانون رقم 38 لسنة 1961 - بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1951 بمزاولة مهنة وكلاء البراءات.

النص قبل التعديل:

يجوز لطالب القيد أن يطعن في القرار الصادر برفض طلبه خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ إعلانه بالقرار المذكور.

ويقدم الطعن إلى لجنة تشكل على الوجه الآتي:

- وكيل وزارة التجارة والصناعة - رئيساً

أعضاء:

- مستشار الدولة بقسم الرأي للإدارة الخاصة بوزارة التجارة والصناعة
 - مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية أو من يقوم مقامه
 - نقيب المحامين أو من يقوم مقامه
 - نقيب المهنة التي ينتسب إليها طالب القيد
 - أقدم أسنأ للقانون التجاري بالجامعات المصرية
 - ثلاثة من وكلاء البراءات يعينون بقرار من وزير التجارة والصناعة لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينهم لمدة أخرى
- ولا تكون مداوات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها ستة أعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

المادة 5

يجب أن تفصل اللجنة المنصوص عليها في المادة 4 في كل طعن يقدم إليها في مدى ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديمه وبعد تكليف الطاعن بالحضور أمامها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله. ويكون قرار اللجنة برفض الطعن نهائياً.

معدلة بقانون رقم 38 لسنة 1961 - بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1951 بمزاولة مهنة وكلاء البراءات.

النص قبل التعديل:

يجب أن تفصل اللجنة المنصوص عليها في المادة 4 في كل طعن يقدم إليها في مدى شهرين على الأكثر من تاريخ تقديمه، وبعد تكليف الطاعن بالحضور أمامها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله. ويكون قرار اللجنة برفض الطعن نهائياً.

المادة 6

يكون رسم القيد في السجل خمسة جنيهاً وتعطى شهادة بالقيد للطالب بدون رسم. ويجوز إعطاء صور أو مستخرجات من السجل لمن يطلبها بعد دفع رسم قدره جنيه واحد.

المادة 7

يستبعد من السجل كل من فقد أحد الشروط الواردة بالبندين 1 و 2 من المادة الثانية وكذلك كل من طلب استبعاد اسمه أو توفى ويكون ذلك بقرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة 3.

معدلة بقانون رقم 38 لسنة 1961 - بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1951 بمزاولة مهنة وكلاء البراءات.

النص قبل التعديل:

يستبعد من السجل كل من فقد أحد الشروط الواردة بالبندين 1 و 2 من المادة الثانية وكذلك اسم من طلب استبعاد اسمه أو توفى ويكون ذلك بقرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة 4.

المادة 8

تتولى وزارة التجارة والصناعة نشر بيان سنوي بأسماء المزاولين لمهنة وكلاء البراءات المقيدة أسماؤهم في الجداول المشار إليها في المادة الأولى.

المادة 9

لا يجوز لأصحاب العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج والصناعة أن ينيبوا عنهم وكلاء براءات أمام الجهات الرسمية بوزارة التجارة والصناعة إلا من بين الأشخاص المقيدة أسماؤهم في السجل.

المادة 10

يجوز لمن كان يزاول مهنة وكيل براءات عند العمل بهذا القانون أن يقدم خلال ستة أشهر طلباً للجنة - المنصوص عليها في المادة 3 - لقيد اسمه في السجل.

فإذا كان الطالب مستوفياً للشروط الواردة في المادة الثانية أصدرت اللجنة قرارها بقيد اسمه.

أما إذا لم يكن مستوفيا للشرطين الأول والرابع من هذه المادة وكان قائما بالعمل فعلا وقت صدور هذا القانون، وله من تجاربه ومؤهلاته الأخرى ما يجعله أهلا للقيام بهذه المهنة جاز للجنة قيد اسمه بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة 4.

المادة 11

على كل من قيد اسمه في السجل أن يبلغ وزارة التجارة والصناعة بعنوان مكتبه عند بدء العمل فيه وبكل تغيير في هذا العنوان.

ويحصل الإبلاغ بكتاب موسى عليه خلال شهر من تاريخ الأمر المستوجب للإبلاغ.

المادة 12

يحاكم تأديبيا أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة 4 من حكم عليه في جريمة تمس الأمانة والشرف أو ارتكب أمرا مخلا بشرف المهنة.

المادة 13

العقوبات التأديبية هي:

- 1- الإنذار.
- 2- التوبيخ.
- 3- الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على سنتين.
- 4- محو الاسم من السجل.

المادة 14

ترفع الدعوى التأديبية إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة 4 بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة ويعلن المتهم بالحضور أمام اللجنة بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول قبل تاريخ الجلسة المعين للتأديب بخمسة عشر يوما مبينا به ميعاد اجتماع اللجنة ومكانه وملخص التهمة المنسوبة إليه ويجوز له أن يحضر بنفسه أو أن يوكل عنه من يشاء من المحامين للدفاع عنه وللجنة أن تأمر بحضور المتهم شخصا ولها أن تحقق التهم بنفسها أو تندب لذلك أحد أعضائها كما أن لها أو لمن تندبه وللمتهم أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود زورا يعاقب بالعقوبات المقررة لذلك في المادتين 167 و169 من قانون تحقيق الجنايات والمادة 296 من قانون العقوبات ويحال إلى النيابة لإجراء شؤونها فيه.

المادة 15

تكون جلسات التأديب سرية وتصدر اللجنة المنصوص عليها في المادة 4 قرارها علنا بعد سماع دفاع المتهم أو وكيله. ويجب أن يكون القرار مسببا وأن تحرر أسبابه قبل النطق به. ويكون قرار اللجنة نهائيا.

ويعلن المتهم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر المعارضة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل موعد الجلسة بعشرة أيام على الأقل كما يعلن بقرار اللجنة بالطريقة ذاتها خلال عشرة أيام على الأقل.

ويجوز المعارضة في قرار اللجنة إذا صدر في غيبة المتهم، على أن تقدم خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالقرار. وتكون المعارضة بتقرير يودع مكتب وزير الاقتصاد وتسري في شأن إعلان المتهم بتاريخ الجلسة المعنية لنظر المعارضة وبالقرار الذي يصدر فيها الأوضاع والمواعيد المقررة بالفقرة الثانية. ويجوز لمن صدر قرار بمحو اسمه أن يطلب من اللجنة إعادة النظر في أمره بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار

معدلة بقانون رقم 38 لسنة 1961 - بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1951 بمزاولة مهنة وكلاء البراءات.
النص قبل التعديل:

تكون جلسات التأديب سرية وتصدر اللجنة المنصوص عليها في المادة 4 قرارها علناً بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها الحاضرين بعد سماع دفاع المتهم أو وكيله ولا تكون مداولاتها صحيحة إلا إذا حضرها سبعة أعضاء على الأقل من بينهم مستشار الدولة ويجب أن يكون القرار مسبباً وأن تقرأ أسبابه كاملة قبل النطق به. ويكون قرار اللجنة نهائياً.

ويعلن المتهم بقرار اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الإعلان تسليم صورة القرار إلى المحكوم عليه بإيصال.

وتجوز المعارضة في قرار اللجنة إذا صدر في غيبة المتهم خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسليمه إليه وتكون المعارضة بتقرير يودع مكتب وزير التجارة والصناعة.

وتسري في شأن إعلان المتهم بتاريخ الجلسة المعنية لنظر المعارضة وبالقرار الذي يصدر فيها الأوضاع والمواعيد المقررة بالفقرة السابقة.

ويجوز لمن صدر قرار يحو اسمه أن يطلب من اللجنة إعادة النظر في أمره بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار.

المادة 16

مع عدم الإخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص اسمه غير مقيم في السجل يستعمل نشرات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاولة مهنة وكيل براءات وكذلك كل شخص ينتحل لنفسه هذه الصفة.

وفي جميع الأحوال يأمر القاضي بنزع اللوحات واللافتات ونشر الحكم مرة أو أكثر في صحيفتين يعينهما على نفقة المحكوم عليه.

المادة 17

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على خمسمائة قرش كل من يخالف أحكام المادة 11.

المادة 18

يكون لموظفي مصلحة الملكية الصناعية الفنيين صفة رجال الضبط القضائي لإثبات ما يقع من الجرائم بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

المادة 19

على وزراء التجارة والصناعة والعدل والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويصدر وزير التجارة والصناعة القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

Law No. 23 of 1951

Law on the Practice of the Profession of Patent Agents

Article 1

No person may practise the profession of patent agent unless his name is entered in the Register of Patent Agents maintained by the Ministry of Commerce and Industry.

The Register shall be divided into separate tables according to the type of academic qualification held by the applicant.

For the purposes of this Law, a patent agent means any person who represents another before the official authorities of the Ministry of Commerce and Industry in carrying out any of the procedures provided for in Law No. 57 of 1939 concerning Trademarks and Commercial Indications, as amended by Law No. 143 of 1949, and in Law No. 132 of 1949 concerning Patents of Invention, Industrial Drawings and Models, and the executive regulations thereof.

Article 2

Registration in the Register shall be subject to the following conditions. The applicant must:

1. Be an Egyptian national and reside in the Kingdom of Egypt.
2. Have full civil capacity.
3. Be of good reputation and have no judicial judgments or disciplinary decisions issued against him involving a breach of honour.
4. Hold a degree or diploma from one of the Egyptian universities, or an Egyptian or foreign certificate which the Ministries of Public Instruction and Commerce and Industry have agreed to recognise as equivalent to one of the aforementioned qualifications.

Article 3

Applications for registration, together with the supporting documents establishing that the conditions set out in Article 2 have been satisfied, shall be submitted to a committee composed of the Director General of the Commercial Registration Authority as Chairperson, the relevant Deputy Head of the Authority, and a member of the Legal Opinions and Legislation Department for the Ministry of Economy at the State Council.

The application must contain the following particulars:

The applicant's name, surname, age, nationality, place of residence, academic qualifications, the date on which such qualifications were obtained, and the table

in which the applicant wishes to have his name entered according to his academic qualification.

After verifying that the applicant satisfies the prescribed conditions, the committee shall decide whether to enter his name in the Register and determine the table in which his name is to be entered. If the application is rejected, the decision must state the reasons for such rejection.

The committee must decide on each application within a maximum period of three months from the date of its submission.

The applicant shall be notified of the committee's decision immediately upon its issuance by registered letter with acknowledgment of receipt.

As amended by Law No. 38 of 1961 concerning the Amendment of Certain Provisions of Law No. 23 of 1951 on the Practice of the Profession of Patent Agents.

Text prior to amendment:

Applications for registration, together with the documents establishing that the conditions set out in Article 2 have been satisfied, shall be submitted to a committee chaired by the Undersecretary of the Ministry of Commerce and Industry and comprising the Controller General of the Industrial Property Authority, or his deputy, and the most senior professor of commercial law at the Egyptian universities.

The application shall contain the following particulars:

The applicant's name, surname, age, nationality, place of residence, academic qualifications, the date on which such qualifications were obtained, and the table in which the applicant wishes to have his name entered according to his academic qualification.

After verifying that the applicant satisfies the prescribed conditions, the committee shall decide whether to enter his name in the Register and determine the table in which his name is to be entered. If the application is rejected, the decision must state the reasons for such rejection.

The committee must decide on each application within a maximum period of two months from the date of its submission.

The applicant shall be notified of the committee's decision immediately upon its issuance by registered letter with acknowledgment of receipt.

Article 4

An applicant may appeal a decision rejecting his application within thirty days following the date on which he is notified of the said decision.

The appeal shall be submitted to a committee chaired by the Assistant Undersecretary of the Ministry of Economy responsible for supervising the Commercial Registration Authority, and comprising a member of the Legal Opinions and Legislation Department for the Ministry of Economy at the State Council, and a patent agent appointed by decision of the Minister of Economy for a term of two years, renewable for one further term.

As amended by Law No. 38 of 1961 concerning the Amendment of Certain Provisions of Law No. 23 of 1951 on the Practice of the Profession of Patent Agents.

Text prior to amendment:

An applicant may appeal a decision rejecting his application within thirty days following the date on which he is notified of the said decision.

The appeal shall be submitted to a committee constituted as follows:

- The Undersecretary of the Ministry of Commerce and Industry — Chairperson.
- A State Council Counsellor from the Advisory Opinion Department responsible for the Ministry of Commerce and Industry.
- The Controller General of the Industrial Property Authority, or his deputy.
- The President of the Egyptian Bar Association, or his deputy.
- The President of the professional association to which the applicant belongs.
- The two most senior professors of commercial law at the Egyptian universities.
- Three patent agents appointed by decision of the Minister of Commerce and Industry for a term of two years, renewable for one further term.

The persons listed above, other than the Chairperson, shall be members of the committee.

The committee's deliberations shall not be valid unless attended by at least six members. Decisions shall be adopted by a majority of the votes of the members present. In the event of a tie, the side on which the Chairperson votes shall prevail.

Article 5

The committee referred to in Article 4 must decide on every appeal submitted to it within a maximum period of three months from the date of its submission, after summoning the appellant to appear before it to be heard, by registered letter with acknowledgment of receipt.

A decision of the committee rejecting the appeal shall be final.

As amended by Law No. 38 of 1961 concerning the Amendment of Certain Provisions of Law No. 23 of 1951 on the Practice of the Profession of Patent Agents.

Text prior to amendment:

The committee referred to in Article 4 must decide on every appeal submitted to it within a maximum period of two months from the date of its submission, after summoning the appellant to appear before it to be heard, by registered letter with acknowledgment of receipt.

A decision of the committee rejecting the appeal shall be final.

Article 6

The registration fee shall be five Egyptian pounds, and a certificate of registration shall be issued to the applicant free of charge.

Copies or extracts from the Register may be issued to any person requesting them upon payment of a fee of one Egyptian pound.

Article 7

A person shall be removed from the Register if he ceases to satisfy either of the conditions set out in items (1) and (2) of Article 2. A person's name shall also be removed if he requests its removal or upon his death.

Removal shall be effected by a decision of the committee referred to in Article 3.

As amended by Law No. 38 of 1961 concerning the Amendment of Certain Provisions of Law No. 23 of 1951 on the Practice of the Profession of Patent Agents.

Text prior to amendment:

A person shall be removed from the Register if he ceases to satisfy either of the conditions set out in items (1) and (2) of Article 2. A person's name shall also be removed if he requests its removal or upon his death. Such removal shall be effected by a decision of the committee referred to in Article 4.

Article 8

The Ministry of Commerce and Industry shall publish an annual list of the names of persons practising the profession of patent agent whose names are entered in the tables referred to in Article 1.

Article 9

Owners of trademarks, patents of invention, and industrial drawings and models may not appoint patent agents to represent them before the official authorities of the Ministry of Commerce and Industry except from among the persons whose names are entered in the Register.

Article 10

Any person who was practising the profession of patent agent at the time this Law came into force may, within six months, submit an application to the committee referred to in Article 3 for the entry of his name in the Register.

If the applicant satisfies the conditions set out in Article 2, the committee shall issue a decision ordering the entry of his name in the Register.

However, if the applicant does not satisfy the first and fourth conditions of that Article, but was actually practising the profession at the time this Law was promulgated and possesses sufficient experience and other qualifications to render him competent to practise the profession, the committee may enter his name in the Register by a decision of the Minister of Commerce and Industry, after obtaining the approval of the committee referred to in Article 4.

Article 11

Every person whose name is entered in the Register must notify the Ministry of Commerce and Industry of the address of his office upon commencing practice there and of any change in that address.

Such notification shall be made by registered letter within one month of the occurrence of the event giving rise to the obligation to notify.

Article 12

Any patent agent who has been convicted of an offence affecting integrity and honour, or who has committed an act prejudicial to the honour of the profession, shall be subject to disciplinary proceedings before the committee referred to in Article 4.

Article 13

The disciplinary penalties shall be as follows:

1. Warning.
2. Reprimand.
3. Suspension from practising the profession for a period not exceeding two years.
4. Removal of the name from the Register.

Article 14

Disciplinary proceedings shall be referred to the committee referred to in Article 4 pursuant to a decision issued by the Minister of Commerce and Industry.

The person charged shall be summoned to appear before the committee by registered letter with acknowledgment of receipt, served at least fifteen days before the date fixed for the disciplinary hearing. The summons shall specify the date and place of the committee's meeting and provide a summary of the charge against the person concerned.

The person charged may appear in person or appoint any lawyer of his choice to defend him.

The committee may order the person charged to appear in person. It may investigate the charges itself or delegate one of its members to conduct the investigation.

The committee, any member delegated by it, or the person charged may summon witnesses through a process server.

Any witness who commits perjury shall be subject to the penalties prescribed under Articles 167 and 169 of the Code of Criminal Instruction and Article 296 of the Penal Code, and the matter shall be referred to the Public Prosecution to take the appropriate action.

Article 15

Disciplinary hearings shall be held in camera. The committee referred to in Article 4 shall pronounce its decision in public after hearing the defence of the person charged or his legal representative.

The decision must state the reasons on which it is based, and those reasons must be prepared before the decision is pronounced. The committee's decision shall be final.

The person charged shall be notified of the date of the hearing scheduled to consider an objection to the decision by registered letter with acknowledgment of receipt, at least ten days before the hearing. The committee's decision shall likewise be notified to him by the same method within a period of at least ten days.

An objection may be lodged against a decision of the committee if it was issued in the absence of the person charged, provided that the objection is submitted within ten days from the date on which he is notified of the decision.

The objection shall be filed by means of a report deposited with the Office of the Minister of Economy. The provisions and time limits set out in the second paragraph shall apply to the notification of the person charged of the date of the hearing scheduled to consider the objection and of the decision issued thereon.

A person whose name has been removed from the Register may request the committee to reconsider his case after the expiry of three years from the date on which the decision was issued.

As amended by Law No. 38 of 1961 concerning the Amendment of Certain Provisions of Law No. 23 of 1951 on the Practice of the Profession of Patent Agents.

Text prior to amendment:

Disciplinary hearings shall be held in camera. The committee referred to in Article 4 shall issue its decision publicly by a majority of three-quarters of the members present, after hearing the defence of the person charged or his legal representative.

The committee's deliberations shall not be valid unless attended by at least seven members, including the State Council Counsellor.

The decision must state the reasons on which it is based, and the full reasons must be read out before the decision is pronounced. The committee's decision shall be final.

The person charged shall be notified of the committee's decision by registered letter with acknowledgment of receipt within ten days from the date of its issuance. Delivery of a copy of the decision to the person convicted against a written acknowledgment of receipt shall constitute valid notification.

An objection may be lodged against a decision of the committee if it was issued in the absence of the person charged, within ten days from the date on which he is notified of the decision or the date on which the decision is delivered to him.

The objection shall be filed by means of a report deposited with the Office of the Minister of Commerce and Industry.

The provisions and time limits set out in the preceding paragraph shall apply to the notification of the person charged of the date of the hearing scheduled to consider the objection and of the decision issued thereon.

A person whose name has been removed from the Register may request the committee to reconsider his case after the expiry of three years from the date on which the decision was issued.

Article 16

Without prejudice to any more severe penalty prescribed by the Penal Code or any other law, any person whose name is not entered in the Register who uses brochures, signs, or any other means of advertising in such a manner as to lead the public to believe that he is entitled to practise the profession of patent agent, as well as any person who falsely assumes that capacity, shall be punishable by imprisonment for a period not exceeding six months and a fine not exceeding two hundred Egyptian pounds, or by either of these penalties.

In all cases, the judge shall order the removal of the boards and signs and the publication of the judgment once or more than once in two newspapers designated by the judge, at the expense of the convicted person.

Article 17

Any person who violates the provisions of Article 11 shall be punishable by a fine of not less than one hundred piastres and not more than five hundred piastres.

Article 18

The technical officers of the Industrial Property Authority shall have the status of judicial police officers for the purpose of recording offences committed in violation of the provisions of this Law.

Article 19

The Ministers of Commerce and Industry, Justice, and Finance shall each, within their respective areas of competence, implement this Law.

The Minister of Commerce and Industry shall issue the decisions necessary for its implementation.

This Law shall enter into force on the date of its publication in the Official Gazette.

We hereby order that this Law be stamped with the State Seal, published in the Official Gazette, and enforced as one of the laws of the State.



SAQAAN & PARTNERS

Advocates & Legal Consultants

Saqaan & Partners is a law firm established and registered under No. 211 with the Egyptian Bar Association